

تقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح في جنوب السودان

موجز

هذا التقرير هو أول تقرير للأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح في جنوب السودان منذ انفصال جنوب السودان عن السودان في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١. وهو يتضمن معلومات عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال وبوجه أعم عن حالة الأطفال المتضررين من التزاع المسلح خلال الفترة الممتدة من ١ آذار/مارس ٢٠١١ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

ويبين التقرير أن جميع أطراف التزاع في جنوب السودان مسؤولة عن ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك القتل والتشويه، والتجنيد والاستخدام، والاختطاف، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. وأبلغ أيضا عن استخدام المدارس لأغراض عسكرية، وشن هجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع إيصال المساعدات الإنسانية. وقد ازداد حجم الانتهاكات بسرعة منذ تصعيد التزاع المسلح في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

ورغم إحراز تقدم على صعيد إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان في الفترة بين آذار/مارس ٢٠١١ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، بما في ذلك من خلال تنفيذ خطة العمل لإنهاء ومنع التجنيد التي وقعها الجيش الشعبي لتحرير السودان وحكومة جنوب السودان والأمم المتحدة، فقد انعكس مسار هذا التقدم في جانب كبير منه بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

ويحدد التقرير مجموعة من التوصيات الرامية إلى إنهاء ومنع وقوع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في جنوب السودان وتحسين حمايتهم.



أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة، هو تقرير الأول عن الأطفال والتزاع المسلح في جنوب السودان في إثر حصول البلد على استقلاله في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١. ويغطي التقرير الفترة من ١ آذار/مارس ٢٠١١ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ويتضمن معلومات عن التطورات الرئيسية المتعلقة بحالة الأطفال والتزاع المسلح في البلد منذ تقرير عام ٢٠١١ بشأن الأطفال والتزاع المسلح في جنوب السودان (S/2011/413). وقد غطى هذا التقرير الأخير منطقة جنوب السودان الجغرافية، التي كانت في ذلك الوقت جزءاً من السودان. أما هذا التقرير، فهو يحدد على وجه الخصوص الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في جنوب السودان والتقدم المحرز في وضع حد لهذه الانتهاكات على النحو الذي أوصيت به وأوصى به الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتزاع المسلح في استنتاجاته بشأن حالة الأطفال والتزاع المسلح في جنوب السودان، والتي اعتمدت في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (انظر S/AC.51/2012/2). وقد أدرج كل من الجيش الشعبي لتحرير السودان، والجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة، في المرفق الأول لتقرير السنوي عن الأطفال والتزاع المسلح في عام ٢٠١٤ (A/68/878-S/2014/339) فيما يتعلق بتجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم، في حين أدرج الجيش الأبيض فيما يتعلق بتجنيد الأطفال واستخدامهم. وقد أدرج الجيش الشعبي لتحرير السودان فيما يتعلق بتجنيد الأطفال واستخدامهم منذ عام ٢٠٠٥.

٢ - والمعلومات الواردة في هذا التقرير قامت بجمعها والتحقق منها وتصنيفها فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ في إطار قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥).

ثانياً - التطورات السياسية والأمنية

ألف - ١ آذار/مارس ٢٠١١ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

٣ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تطورات سياسية وأمنية رئيسية، ولا سيما إعلان الاستقلال في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١. وعند الاستقلال، أصبح الجيش الشعبي لتحرير السودان هو الجيش الوطني، في حين أصبح جناحه السياسي، الحركة الشعبية لتحرير السودان، الحزب الحاكم الذي يتمتع بالأغلبية، وقام بتشكيل أول حكومة. وأصبح رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، سلفا كير ميارديت، هو الرئيس، في حين عين ربيك مشار تني - ضرغون نائباً للرئيس.

٤ - وأنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بموجب قراره ١٩٩٦ (٢٠١١) اعتباراً من ٩ تموز/يوليه ٢٠١١.

٥ - وبعد الاستقلال مباشرة، ونظراً لحالة عدم الاستقرار التي سادت في بعض الولايات مثل ولايتي جونقلي وأعالي النيل بسبب وجود الميليشيات، وتداعيات النزاع في جنوب كردفان والنيل الأزرق على جنوب السودان، والاشتباكات المتفرقة مع السودان، اتخذت حكومة جنوب السودان مبادرات لتحديد التهديدات التي يتعرض لها الأمن الداخلي عن طريق إدماج الميليشيات في الجيش الشعبي لتحرير السودان. ثم تم إدماج عناصر الميليشيات المتحالفة مع بيتر غاديت والراحل قاتلوك قاي وديفيد ياو ياو ضمن الجيش الشعبي لتحرير السودان، رغم أن هذه العملية لم تكتمل تماماً، وقام بعض هؤلاء العناصر، بمن فيهم ديفيد ياو ياو، بالانشقاق عن الجيش الشعبي لتحرير السودان في وقت لاحق. وبالإضافة إلى ذلك، كان المشهد السياسي غارقاً في توترات مع السودان بسبب المسائل التي لا تزال معلقة في إطار اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك عدم إحراز تقدم بشأن ترسيم الحدود، وعدم الاتفاق على المسائل المتعلقة بالجنسية، ووقف إنتاج النفط مؤقتاً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وأسفرت المسألة الأخيرة عن اعتماد تدابير تقشف من جانب الحكومة، شملت تأخراً في دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية وقوات الأمن الوطني. وقد أثر هذا سلباً على تقديم الخدمات العامة وعلى الجهود الرامية إلى بناء المؤسسات وتهيئة بيئة توفر حماية قوية للأطفال.

٦ - ولوحظ وجود عنف بين القبائل خلال الفترة المشمولة بالتقرير مما أسهم في تشريد السكان على نطاق واسع، وقتل المئات وجرح وتشويه عشرات الآلاف من السكان، بمن فيهم الأطفال. ولا يزال العديد من المدنيين مفقودين، بمن فيهم أطفال مخطوفون. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بلغ العنف بين القبائل ذروته في ولاية جونقلي، وتحول إلى أول أزمة رئيسية تواجه الحكومة. وتم حشد ما يتراوح عددهم بين نحو ٦٠٠٠ و ٨٠٠٠ من الشباب المسلح، المعروفين باسم "الجيش الأبيض" (وهو جماعة منظمة شبه عسكرية تضم في المقام الأول أعضاء من مجموعة اللو - نوير العرقية) في ولاية جونقلي وشنوا سلسلة من الهجمات المنهجية على مدى ١٢ يوماً استهدفت المناطق التي تسكنها مجموعة المورلي العرقية. ورداً على ذلك، شنت مجموعات صغيرة من شباب المورلي المسلحين هجمات انتقامية على منطقتي اللو - نوير وبور دينكا، استمرت حتى ٤ شباط/فبراير ٢٠١٢.

٧ - وخلال عام ٢٠١٢، استمر العنف المحلي، مما أدى في أحيان كثيرة إلى خسائر في صفوف المدنيين، ولا سيما في ولاية جونقلي، ولكن أيضاً في ولايات الوحدة وأعالي النيل

وغرب بحر الغزال. وشاركت في أعمال العنف هذه جماعات من الميليشيا لكنه ارتبط أيضا بغارات سرقة الماشية.

٨ - وخلال عام ٢٠١٣، تكتفت التوترات بين القبائل وتمحورت حول شن الغارات لسرقة الماشية في ولايات الوحدة وواراب والبحيرات، وفي محلية بيبور (ولاية جونقلي)، وأسهم القتال بين ديفيد ياو ياو والجيش الشعبي لتحرير السودان في تدهور الحالة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، وفي ظل الانقسامات داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان، قام الرئيس كير بإقالة نائب الرئيس مشار ومعظم الوزراء بعد إجراء تعديل وزاري، مما أدى إلى زيادة تصعيد التوترات السياسية في البلد.

باء - ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

٩ - في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وفي أعقاب انهيار المناقشات التي دارت في اجتماع مجلس التحرير الوطني للحركة الشعبية لتحرير السودان، اندلع القتال في جوبا، في بادئ الأمر فيما بين أفراد الحرس الرئاسي. وفي غضون أيام، انقسم الجيش الشعبي لتحرير السودان بين قوات موالية للحكومة وقوات موالية لمشار، النائب السابق للرئيس. وتصاعد القتال وانتشر بسرعة إلى مختلف المنشآت العسكرية والأحياء المدنية. وتفكك الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولايات جونقلي والوحدة وأعلي النيل، وأبلغ عن انشقاق عدد كبير من العناصر وانضمامهم إلى صفوف المعارضة المسلحة. وسقطت عواصم هذه الولايات الثلاث أمام قوات المعارضة في تتابع سريع، وانتقل زمام السيطرة على كل عاصمة عدة مرات، ليعيد الجيش الشعبي لتحرير السودان في نهاية المطاف بسط سلطته على جميع عواصم الولايات. كذلك أبلغ عن وقوع قتال في المناطق الريفية، غير أن المعلومات المؤكدة المتوافرة عن مدى القتال والآثار المترتبة عليه تظل محدودة.

١٠ - ولئن كانت المصالح السياسية هي التي أشعلت فتيل النزاع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، فقد ظهر بُعد عرقي للنزاع وتطور بسرعة، مما خلف آثارا مدمرة على الأطفال. وتم قتل فتيات وفتيان وتشويههم واغتصابهم وتيئيمهم وأصبح مئات الآلاف منهم مشردين بسبب أعمال العنف العرقية. وزاد التشرد وانعدام الأمن من خطر تعرض الأطفال للضعفاء بالفعل لانتهاكات.

١١ - وتتألف القوات الحكومية من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان، تدعمها الجماعات المسلحة من غير الدول، بما في ذلك أحد فصائل حركة/جيش تحرير جنوب السودان، التي أُدمجت جزئيا في الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية الوحدة.

كما دعمت الجيش الشعبي لتحرير السودان جماعات مسلحة من السودان، بما في ذلك حركة العدل والمساواة. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت الحكومة الدعم من قوات الدفاع الشعبية الأوغندية. ورغم أن فصيل كوبرا التابع للحركة الديمقراطية/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان لم يضطلع حتى الآن بأي دور فاعل في النزاع الحالي، فإن موقفه متسق حالياً مع موقف الحكومة في أعقاب الاتفاق الذي أُبرم في ٩ أيار/مايو ٢٠١٤ بشأن حل النزاع في ولاية جونقلي. وتشمل القوات المعارضة في المقام الأول الجنود السابقين في الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين انشقوا لدعم ربيك مشار (الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة)، يدعمهم أحد فصائل جيش تحرير جنوب السودان والجيش الأبيض. وحاربت قوات الأمن النظامية أيضاً مع طرفي النزاع، بما في ذلك عناصر من جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان.

١٢ - وظلت محادثات السلام مستمرة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في إثيوبيا برعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وأُبرم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ اتفاق لوقف الأعمال العدائية. وفي أيار/مايو ٢٠١٤، اتفق الطرفان على تشكيل حكومة انتقالية وإجراء عملية سلام قائمة على المشاركة، وتيسير نشر آلية رصد وتحقيق تابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل رصد امتثال الطرفين لأحكام اتفاق وقف الأعمال العدائية والتحقيق فيه والإبلاغ عنه. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، تم التوصل إلى اتفاق بشأن الطرائق التي سيتم اتباعها في المرحلة الانتقالية وبشأن تشكيل حكومة انتقالية في غضون ٦٠ يوماً، وهي مهلة لم يتم التقييد بها. وأعيد فتح المحادثات التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في نهاية أيلول/سبتمبر لكنها توقفت مرة أخرى بسبب عدم التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات تقاسم السلطة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، جدد الطرفان التزامهما باتفاق وقف الأعمال العدائية. وفي تلك الأثناء، استمر النزاع في ولايات أعالي النيل وجونقلي والوحدة.

١٣ - وأدت الانتهاكات الواسعة النطاق وتفاقم الأزمة الإنسانية إلى ظهور مواقع لحماية المدنيين، إذ فر المدنيون من ديارهم والتمسوا الحماية في قواعد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وقبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كانت الحالة الإنسانية صعبة بالفعل، بسبب تدفق العائدين من السودان والبلدان المجاورة، ومحدودية الهياكل الأساسية، وضعف قدرات المؤسسات الحكومية، وارتفاع معدلات البطالة والأمية وانعدام الأمن الغذائي. وفيما بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ازدادت الحالة الإنسانية سوءاً، الأمر الذي ترتّب عليه نتائج مدمرة بالنسبة للسكان. وعلاوة على ذلك، أدى العنف إلى ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جانب طرفي النزاع.

١٤ - وكان الأثر الذي خلفه العنف على الأطفال كارثيا. فالأطفال لم يتضرروا فقط من النزاع، بل كانوا مستهدفين بشكل مباشر. وتجاوز عدد حالات الانتهاكات الجسيمة (سواء المترابطة أو التراكمية) التي ارتكبت ضد الأطفال في الفترة الممتدة من منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، عدد من الحالات المرتكبة خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ مجتمعين. وأصبح الأطفال أكثر ضعفا. فقد واجهوا مخاطر كبيرة في مجال الحماية، مثل تجنيدهم من جانب القوات والجماعات المسلحة، والعنف الجنسي والقتل والتشويه، بما في ذلك من جراء الألغام الأرضية. واندطوت الأزيمة أيضا على تحديات فيما يتعلق بالبحث عن أسر الأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم، إذ تم تسجيل نحو ٦٠٠٠ طفل إما باعتبارهم منفصلين عن أسرهم أو غير مصحوبين أو مفقودين. كما زاد ذلك من احتمالات تجنيد الأطفال من جانب الجماعات المسلحة في مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا.

١٥ - وفي أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤، من بين المدنيين الذين حددتهم خطة مجتمع المساعدة الإنسانية للتصدي للأزمة البالغ عددهم ٣,٨ ملايين مدني، كان ٣,١ ملايين قد تلقوا المساعدة، بما في ذلك أكثر من نصف مليون من الأطفال المتضررين من الضائقة النفسية - الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، كان نحو ١,٣ مليون شخص قد شردوا داخل البلد، بالإضافة إلى ٤٥٢٠٠٠ شخص قد فروا إلى بلدان مجاورة. وكان نحو ١٠٣٠٠٠ شخص يتمسكون الأمان داخل ١٠ من مواقع الحماية المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، حيث كان توفير بيئات تراعي احتياجات الأطفال وتوفير التعليم في حالات الطوارئ صعبا بسبب الافتقار إلى الحيز المكاني الكافي. كذلك ظل العنف الجنسي ضد الأطفال يمثل خطرا مستمرا داخل هذه المواقع المكتظة.

ثالثا - معلومات عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

١٦ - ارتكبت أطراف النزاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، وتضرر هؤلاء، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من العنف والنزاع المسلح بطرق متعددة يفاقم بعضها بعضا في كثير من الأحيان. وظل تجنيد الأطفال واستخدامهم يمثل اتجاها مرتبطا باستمرار انعدام الاستقرار وازدياد تعبئة الجماعات المسلحة. وبلغت حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة ذروتها في أواخر عام ٢٠١٣ وأوائل عام ٢٠١٤ بسبب تصعيد النزاع، ولا سيما في أربع ولايات هي ولاية وسط الاستوائية وولاية جونقلي وولاية أعالي النيل وولاية الوحدة.

١٧ - وفي الفترة من آذار/مارس ٢٠١١ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أبلغ عما مجموعه ١ ٢٤٣ حادثاً تضرر منها ٦٨ ٧٧٦ طفلاً (٣٣ ٢٠٧ من الفتيان و ٢٢ ٤٨٧ من الفتيات و ١٣ ٠٨٢ طفلاً لم يحدد جنسهم)، وتم التحقق من ٩٢٠ حادثاً تضرر منها ٥٤ ٦٧٤ طفلاً (٢٥ ٠١٨ من الفتيان و ١٧ ٧٤٤ من الفتيات و ١١ ٩١٢ طفلاً لم يحدد جنسهم). ومن أصل عدد الأطفال المتضررين، وهم ٦٨ ٧٧٦ طفلاً، أسفر استخدام المدارس الأغراض عسكرية وحده عن منع أكثر من ٥٠ ٠٠٠ طفل من الحصول على التعليم وعن الاحتماء بأماكن آمنة في أوقات النزاع. وفي الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، تلقت الأمم المتحدة تقارير عن وقوع ٥٩١ حادثاً تضرر منها ٢٣ ٠٤١ طفلاً، وتم التحقق من ٤٧٥ حادثاً منها، أضرت بـ ١٤ ٥٣٧ طفلاً، وهذا عدد يفوق عدد الحوادث المبلغ عنها في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ مجتمعين. وتشير تقارير آلية الرصد والإبلاغ إلى أن الجهات الفاعلة الموالية للحكومة والجهات المعارضة على السواء، بما في ذلك الجماعات/القوات المسلحة المتحالفة مع أي من طرفي النزاع والشباب المسلح، تجند الأطفال وتستخدمهم على نطاق واسع وترتكب انتهاكات جسيمة أخرى، منها القتل والتشويه والعنف الجنسي.

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة

١٨ - أبلغ عما مجموعه ١٧١ من حوادث تجنيد الأطفال واستخدامهم في الفترة من آذار/مارس ٢٠١١ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، تضرر منها ٣ ٧٣١ طفلاً (٣ ٧٠٢ من الفتيان و ٢٩ من الفتيات)، وتم التحقق من ١٣٧ حادثاً منها، ألحقت ضرراً بـ ١ ٢١٩ طفلاً. والجنّة الرئيسيون هم الجيش الشعبي لتحرير السودان، والجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة، والجماعات المسلحة المتحالفة مع ديفيد ياو ياو، وبيتر غاديت، والراحل قاتلوك فاي، وغابرييل تانقيني وحسن دينغ. وبالإضافة إلى ذلك، تم حشد أطفال من تجمعات رعي الماشية للقتال في صفوف المعارضة، في ما يعرف باسم الجيش الأبيض. وتلقت الأمم المتحدة أيضاً تقارير عن قيام جماعات مسلحة أجنبية بحشد أطفال عبر الحدود، من بين السكان اللاجئين الموجودين داخل جنوب السودان على طول الحدود السودانية.

١٩ - ونظراً لصعوبة الحالة الأمنية وللشواغل الأمنية المحيطة بفرادى الأطفال عند استجوابهم من قبل موظفي الأمم المتحدة لشؤون حماية الطفل، لم يتسن لأولئك الموظفين دائماً إجراء مقابلات تمكّنهم من التحقق بدقة من أعمار الأطفال وما يُستخدمون له من مهام والجهات التي تستخدمهم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان التحقق من الحالات مقيداً كثيراً بانعدام الأمن وتعذر الوصول إلى العديد من المناطق.

٢٠ - وغالبية الأطفال ممن حُدد ارتباطهم بالقوات والجماعات المسلحة يؤدون مهام دعم، حيث يستخدمون كطهارة لكبار القادة العسكريين، وكحمايين وحرس شخصيين لهم. وحُدد وجود أطفال مرتبطين بالجيش الشعبي لتحرير السودان في قوافل تحمي مسؤولين رفيعي المستوى، وكانوا يرتدون زي الجيش الشعبي لتحرير السودان ومسلحين أحياناً، أثناء حملات التجنيد العسكري التي كان هذا الجيش ينفذها وفي ثكناته. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بات الأطفال يُشركون أيضاً في القتال في الخطوط الأمامية. وانضم بعض هؤلاء الأطفال إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال عملية إدماج للجماعات المسلحة لم ينفذ فيها قط أي فرز مسبق للأطفال من أجل تسريحهم، وذلك على غرار ما حصل مثلاً عندما انشقت مجموعة من المقاتلين عن فصيل كوبرا التابع للحركة الديمقراطية/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان - فصيل كوبرا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ للانضمام إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، وكان في صفوفها ما مجموعه ٢٥ من الفتيان. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، كان هذا العدد من الأطفال لا يزال في انتظار تسريحهم رسمياً وإعادتهم إلى عائلاتهم.

٢١ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أبلغ ١٠ فتيان فروا من معسكر نياما للتدريب (جنوب كردفان بالسودان)، التابع لحركة/جيش تحرير جنوب السودان، الأمم المتحدة أنهم، وما يناهز ١٠٠ طفل آخر، كانوا يخضعون للتدريب العسكري. وأفاد هؤلاء الفتيان أن أحد قادة حركة/جيش تحرير جنوب السودان كان قد اتصل بهم في تجمع رعاية الماشية في مَيوم (ولاية الوحدة) الذي ينتمون إليه، وأخبرهم بأن ثمة أسلحة على الحدود بين جنوب السودان والسودان يمكنهم جمعها لحماية مواشيهم. وعندما بلغ الفتيان نقطة جمع الأسلحة، قام جيش تحرير جنوب السودان بإرغامهم على تلقي التدريب العسكري. وأفادوا بأن معظم الجنود الموجودين في ذلك المعسكر هم من الأطفال. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أدمجت عناصر من جيش تحرير جنوب السودان في الجيش الشعبي لتحرير السودان، ويُعتقد أن أولئك الأطفال ربما أُشركوا في القتال في ولاية الوحدة.

٢٢ - وشهد تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب جميع أطراف النزاع زيادة ملحوظة منذ نشوب النزاع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي حين تم التحقق من تجنيد واستخدام ١٢١ طفلاً في عام ٢٠١٢ و ١٦٣ طفلاً في عام ٢٠١٣، تأكدت الأمم المتحدة من تجنيد واستخدام ٥٦١ طفلاً (٥٥٦ من الفتيان و ٥ من الفتيات) منذ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت الأمم المتحدة تقارير تفيد بأن عدة آلاف من الأطفال قد يكونون مرتبطين بجهات فاعلة مسلحة من غير الدول. ويعزى انخفاض

معدل التحقق إلى حد كبير إلى انعدام الأمن الذي يعيق موظفي الأمم المتحدة عن الوصول إلى بعض المناطق. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، على سبيل المثال، لوحظ وجود مجموعة قُدر تعدادها بعدة آلاف من الشباب المسلحين المرتبطين بالجيش الأبيض في ملكال (ولاية أعالي النيل). وفي آذار/مارس ٢٠١٤، لوحظ وجود مجموعة قُدر تعدادها بنحو ٢٠٠٠ من الشباب المسلحين في أولانق (ولاية أعالي النيل). ويُعتقد أن أعمار أغلبية أفراد المجموعتين كانت دون ١٨ سنة، بل إن سن بعضهم كان لا يتجاوز ١٢ أو ١٣ سنة. ومنذ نشوب النزاع الحالي، فإن معظم الأطفال الذين أُجريت معهم مقابلات أو لوحظ وجودهم ضمن وحدات عسكرية في شتى المواقع كانوا يرتدون أزياء عسكرية ويحملون أسلحة نارية، وقد أشاروا إلى أنهم قد تلقوا تدريباً عسكرياً.

٢٣ - وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٤، حدد فريق بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وجود أكثر من ٢٠ طفلاً (تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٦ سنة) يرتدون الزي العسكري في مقر سجن الولاية في بانتيو (ولاية الوحدة). وكان أطفال آخرون يقفون في طابور حيث يخضعون لإجراءات التسجيل/التجنيد داخل حاوية في مدرسة جياما الابتدائية، استخدمها الجيش الشعبي لتحرير السودان لأغراض عسكرية. وكان الأطفال قد جُندوا من قبل فصيل تابع لجيش تحرير جنوب السودان أُدمج في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في الجيش الشعبي لتحرير السودان.

٢٤ - ورغم التعهد الخطي الذي قدمه قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة إلى ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ليلى زروقي، في أديس أبابا في أيار/مايو ٢٠١٤، بالامتناع عن تجنيد الأطفال واستخدامهم، تلقت الأمم المتحدة تقارير عن قيام الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة بحملات منظمة لتجنيد الشباب قسراً، ومنهم أطفال، في سبع محليات في ولاية الوحدة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، أُبلغ عن إصدار القائد العسكري للجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة في ولاية الوحدة، اللواء بيتر غاديت، تعليمات إلى مفوضي المقاطعات المعيّنين من جهات عسكرية بتجنيد شباب للخدمة في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة، حيث طولبت كل محلية بتوفير ٢٠٠ شاب. وتفيد التقارير بأن مقاطعات بنيجار، ولير، وكوش، وماينديت، وقويت، وربكونا، وميوم امتثلت للأمر. وحتى الآن، تعذر تحديد عدد الأطفال الذين جُندوا قسراً أثناء هذه الحملات، ولكن شركاء الأمم المتحدة لاحظوا وجود أطفال تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً، وهم يلبسون زياً عسكرياً كاملاً ويحملون أسلحة في هذه المواقع. وقد أكد القادة في الميدان تلقيهم توجيهها بإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال صادراً عن قائد الجيش الشعبي

لتحرير السودان في المعارضة، في أيار/مايو ٢٠١٤، بعد تعهده لممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، لكن المعلومات التي جمعت حتى الآن تشير إلى أن الأمر لم يطبق أو ينفذ.

٢٥ - وقد استُخدمت المدارس كأماكن لتجنيد الأطفال. ففي ولاية الوحدة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قام جنود وضباط انشقوا عن الجيش الشعبي لتحرير السودان بتجنيد أطفال من مدارس في بانتيو وروبكونا قسرا، وذلك لتعزيز صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة. وعلى سبيل المثال، يشير شهود موثوق بهم إلى أن ٤٢٥ طفلا (٢٤٥ من مدرسة روبكونا سولو الثانوية و ١٨٠ من مدرسة روبكونا الابتدائية) قد جُندوا من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة، وذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وقد تلقى هؤلاء الفتيان تدريبا عسكريا لمدة ثلاثة أشهر في أحد المواقع بالقرب من الحدود مع السودان، وشاركوا في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٤ في قتال دار في بانتيو (ولاية الوحدة). ولم تتمكن الأمم المتحدة من المضي في التحقق من عدد جميع الأطفال المشاركين في الحادث ومن المكان الذين يوجدون فيه حاليا، لكنها تحققت من ثلاث حالات فردية (جميعهم من الفتيان).

٢٦ - وأفادت تقارير عن تجنيد حركة العدل والمساواة في ولاية الوحدة، في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٤، لما عدده ٦٤ من الفتيان (من تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٧ سنة). وتم التحقق من خمس وخمسين حالة فتأكد أنها حالات تجنيد، فيما ظلت تسع حالات غير مؤكدة. وسُرح تسعة أطفال فيما بعد وأُعيدوا إلى أسرهم. وبالنظر إلى مشاركة حركة العدل والمساواة في النزاع الدائر في جنوب السودان، يُعتقد أن هؤلاء الفتيان ربما شاركوا في أعمال قتالية داخل البلد.

٢٧ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، لاحظت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح خلال الزيارة التي قامت بها إلى جنوب السودان عددا من الأطفال يرتدون الزي العسكري للجيش الشعبي لتحرير السودان في بلدة بانتيو وداخل مقر للجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي قُمروك بمحلية بيبور (ولاية جونقلي)، التقت المقررة الخاصة بديفيد ياو ياو، الذي كان محاطا بأطفال مرتبطين بفصيل كوبرا التابع للحركة الديمقراطية/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان. واعترف بأنه كان قد جند الأطفال واستخدمهم لكنه أعلن عن استعدادة للتعاون مع الأمم المتحدة من أجل تسريحهم. ورغم تعيين الرئيس كير لديفيد ياو ياو مسؤولا إداريا أول عن منطقة بيبور الإدارية الكبرى، في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٤، ورغم كون فصيل كوبرا

التابع للحركة الديمقراطية/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان بصدد الاندماج في الجيش الشعبي لتحرير السودان، فإن ديفيد ياو ياو لم يسرح أولئك الأطفال حتى الآن.

٢٨ - وقد جندت القوات المسلحة والجماعات المسلحة فتيات واستخدمتهن. ووقعت إحدى هذه الحالات في حزيران/يونيه ٢٠١٤، حيث تم تجنيد واستخدام ثلاث فتيات تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٧ سنة، عوينت اثنتان منهن وهما تخدمان في مسكن عسكري تابع للجيش الشعبي لتحرير السودان في ملكال بولاية أعالي النيل. وأما الثالثة فأفادت بأنها جُندت ثم اغتصبت على يد عناصر من جماعة مسلحة متحالفة مع الجيش الشعبي لتحرير السودان منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى جانب ٢٠ فتاة أخرى من العمر نفسه، وذلك بعد اختطافهن خلال حادث أفيد أنه وقع في ديتانغ (ولاية أعالي النيل)، غير أنه تعذر التحقق من صحة هذه الإفادة.

٢٩ - وقد اتخذ تجنيد الأطفال في القوات والجماعات المسلحة أشكالا شتى، بما في ذلك الإكراه والاختطاف وانضمام الأطفال طوعا. وقد تعرض الأطفال لخطر التجنيد في مخيمات اللاجئين، ومخيمات المشردين داخليا، ومواقع حماية المدنيين، وداخل مجتمعاتهم المحلية. وقد يسر عددٌ من العوامل قدرة القوات والجماعات المسلحة على تجنيد الأطفال. أولا، في حالة مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا، تعجز قوات الشرطة الوطنية المكلفة بالعمل الشرطي في المخيمات عن منع هذه الجهات الفاعلة المسلحة من الدخول، فالعديد من عناصرها يدخلون المخيمات بحرية، وهم يرتدون زيهم العسكري ويحملون أسلحة. وقد شكل الأمر تحديا أيضا داخل المجتمعات المحلية. وثانيا، ثمة علاقات وثيقة تربط الجماعات المسلحة بالأهالي وسكان المخيمات الذين لم يقاوموا (أو لم يتمكنوا من مقاومة) دخول عناصر هذه القوات إلى مواقع المخيمات أو المجتمعات المحلية ومخالطتهم الناس. وثالثا، لا يتاح ما يكفي من مصادر الرزق البديلة وفرص التعليم، مما يفاقم أوجه الضعف ويعرض لمخاطر التجنيد. وينطبق هذا الأمر أكثر على الأطفال الذين كانوا مرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة في السابق، إذ لم يقدم لغالبيتهم الدعم لإعادة إدماجهم من قبيل تمكينهم من فرص التعليم أو سبل كسب الرزق. وثمة حاجة إلى الاستثمار في التدريب المهني ومن المطلوب على نحو عاجل توفير الدعم من أجل إتاحة مجموعة خدمات لإعادة الإدماج تلبي الاحتياجات الفردية للأطفال. وأخيرا، ما زال انتشار الأسلحة الصغيرة وسهولة الحصول على الأسلحة يفاقم المشكلة.

باء - قتل الأطفال وتشويههم

٣٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عن قتل ما مجموعه ١ ١١١ طفلاً (١٤٧ من الفتيان و ١٠٢ من الفتيات و ٨٦٢ طفلاً لم يحدد جنسهم) وجرح ٤٧٢ طفلاً (٢٦٢ من الفتيان و ١٤٠ من الفتيات و ٧٠ طفلاً لم يحدد جنسهم). ومن أصل الـ ١ ٥٨٣ طفلاً الذين أفادت التقارير بأنهم قتلوا أو جرحوا، تحققت الأمم المتحدة من ٤٥١ حالة. وفي الفترة بين ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قتل ٦١٩ طفلاً (٤٣ من الفتيان و ٣٩ من الفتيات و ٥٣٧ طفلاً لم يحدد جنسهم) وتعرض للتشويه ٢١٩ طفلاً (١٣٣ من الفتيان و ٨٢ من الفتيات و ٤ أطفال لم يحدد جنسهم). وتم التحقق من قتل وتشويه ٣٠٥ أطفال خلال هذه الفترة. وفي الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قتل وشوه أطفال أكثر عددا ممن قتلوا وشوهوا خلال العامين السابقين مجتمعين.

٣١ - وقد أسفر النزاع بين القبائل، ولا سيما في ولاية جونقلي، عن العديد من الإصابات في صفوف الأطفال. فخلال أعمال العنف بين قبيلتي اللوو - نوير والمورلي في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تحققت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من قتل ٨٨ طفلاً، في المقام الأول من جراء الضرب بالسواطير، ومن اختطاف ٤٢ طفلاً. ولم يمكن التأكد من صحة تقارير إضافية تفيد بقتل أطفال واختطافهم. وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، قتل ٤٩ طفلاً عندما وقعت اشتباكات بين شباب قبيلة اللوو - نوير وشباب قبيلة المورلي في مانيابول (ولاية جونقلي). وقد أصيب بعض الفتيان بجروح ناجمة عن طلقات نارية فيما تعرض بعضهم الآخر لإصابات أخرى مرتبطة بالقتال. وأجلى أولئك الفتيان إلى بور (ولاية جونقلي) لتلقي العلاج الطبي، ثم قامت اليونيسيف وشركاؤها، بالتعاون مع الحكومة، بإعادتهم إلى أسرهم.

٣٢ - وتسببت مخلفات الحرب من المتفجرات أيضاً في سقوط قتلى في صفوف الأطفال. فعلى سبيل المثال، أصيب أربعة أطفال بجراح بليغة ناجمة عن مخلفات الحرب من المتفجرات في بلدة بانتيو (ولاية الوحدة) في نيسان/أبريل ٢٠١٢، وتأكد في وقت لاحق من تلك السنة جرح أحد الفتيان بسبب مخلفات الحرب من المتفجرات في مخيم دورو للاجئين (ولاية أعالي النيل). وفي أربعة حوادث منفصلة وقعت في أوائل عام ٢٠١٣، انفجرت ذخائر غير منفجرة فأدت إلى مقتل خمسة أطفال (أربعة فتيان وفتاة واحدة) وتشويه سبعة أطفال (خمسة فتيان وفتاتان).

٣٣ - ووقع ضحايا في صفوف الأطفال أيضا من جراء عمليات قصف جوي قامت بها القوات المسلحة السودانية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، قتل أربعة أطفال (فتى واحد وثلاث فتيات) وجرح ٩ أطفال (٨ فتيان وفتاة واحدة) خلال قصف جوي قامت به القوات المسلحة السودانية في ولاية الوحدة، وقتل طفل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ عندما قامت القوات المسلحة السودانية بعمليات قصف جوي في منطقة كير آدم (ولاية شمال بحر الغزال).

٣٤ - وفي جوبا، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، عاين موظفو الأمم المتحدة قيام أحد أفراد جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان بإعدام فتين من النوير يبلغان من العمر ١٢ و ١٦ بإجراءات موجزة وتركه جثتيهما على قارعة الطريق. وكان الجيش الشعبي لتحرير السودان قد ألقى القبض على الفتين وهما يلعبان كرة القدم، وجرى احتجازهما في مركز الشرطة المحلي.

٣٥ - وفي أعقاب الاقتتال الذي دار في بلدتي روبكونا وبانتيو (ولاية الوحدة) في نيسان/أبريل ٢٠١٤، قتل خمسة فتيان وجرح ثلاثة آخرون، بعد إعدامهم رميا بالرصاص على ما يبدو. وعُثر على اثنين منهم قتيْلين وأيديهما مقيدة خلف ظهريهما خارج أحد المساجد التي كان بعض المدنيين قد احتموا بها. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت التقارير بأن أكواما من جثث الأطفال قد خُلِّفت بعد المذابح التي وقعت في المستشفى والمسجد في بلدة بانتيو. بيد أنه تعذر التحقق من الأعداد الفعلية للأطفال الذين وقعوا ضحايا لهذه الهجمات. فلا يعرف انتماء الجناة ولا مصدر فرادى الرصاصات التي أطلقت، حيث جرى تبادل إطلاق النار بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة.

٣٦ - وبالإضافة إلى ذلك، تلقت الأمم المتحدة تقارير تفيد بأنه تم العثور على ٤٩٠ جثة لأطفال في العديد من المقابر الجماعية في المنطقة المحيطة ببلدة بور (ولاية جونقلي) في أعقاب القتال العنيف الذي دار فيها في أواخر عام ٢٠١٣ وأوائل عام ٢٠١٤.

٣٧ - وقد تلقى ما يفوق ١٥٠ طفلا العلاج في شتى مستشفيات المستوى الثاني التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في بانتيو وبور وجوبا وملكال، من إصابات متصلة بالتزاع، وخاصة من جروح ناجمة عن طلقات نارية وكسور وعنف جنسي متصل بالتزاع.

٣٨ - وتلقت الأمم المتحدة شهادات من فتيان تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٧ سنة في جوبا بولاية وسط الاستوائية كانوا قد تعرضوا للاحتجاز وللمعاملة اللاإنسانية والمهينة، مثل الضرب والحرق والتبول عليهم في أثناء استجوابهم عن انتماءاتهم العرقية ومشاركتهم في التزاع.

جيم - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال

٣٩ - ارتكب الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، بما في ذلك فيما يرتبط بتجنيد الأطفال واستخدامهم، وأعمال الاختطاف، والعنف بين القبائل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عما مجموعه ٦٧ حادثة تضرر منها ١٠٠ طفل (٦ فتيان و ٩٤ فتاة) وتم التحقق من ٣١ حادثة منها، تضرر من جرائها ٤٦ طفلا (٤ فتيان و ٤٢ فتاة). وفي حين سُجلت انتهاكات على مدى الفترة المشمولة بالتقرير، فإن معدل العنف الجنسي الذي ارتكبه الجهات الفاعلة المسلحة قد زاد منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٤٠ - وفي عام ٢٠١٢، أُبلغ عن وقوع ثمانية من حوادث العنف الجنسي تضررت منها ١٢ فتاة. وارتكب جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية جونقلي وولاية الوحدة وولاية غرب بحر الغزال ستة من هذه الحوادث التي تضررت منها ثمانية فتيات؛ في حين تم التحقق، خلال نزع سلاح مدنيين في ليكوانغولي (ولاية جونقلي)، من حادث واحد تعلق بتعرض فتاة عمرها ١٧ سنة لاعتداء على يد جندي من الجيش الشعبي لتحرير السودان. وتعرضت فتاتان أخريان للعنف الجنسي أيضا، في شباط/فبراير ٢٠١٢، عندما قامت مجموعة من الرجال المسلحين يرتدون الزي العسكري بالهجوم على إحدى قرى ماينديت (ولاية الوحدة). وفي أوائل عام ٢٠١٣، ماتت في المستشفى فتاة عمرها ١١ سنة كانت قد تعرضت للاغتصاب على يد مجموعة من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية البحيرات.

٤١ - وأُبلغ عن ارتكاب عنف جنسي ضد فتيات اختطفن في سياق النزاع بين القبائل. وأبلغت فتاة، كانت قد اختُطفَت في بيبور (ولاية جونقلي) على يد عناصر مسلحة من قبيلة اللوو - نوير (الجيش الأبيض) في أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وتمكنت لاحقا من الفرار بعد أن بقيت في الأسر لعدة أسابيع في محلية أكوبو (ولاية جونقلي)، بأن عنفا جنسيا ارتكب ضدها وهي محتجزة.

٤٢ - ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تلقت الأمم المتحدة تقارير عن حوادث تضرر منها ٦٤ طفلا (٥٨ فتاة وستة فتيان)، تم التحقق من ٢١ حالة منها (شملت ٣١ فتاة و ٤ فتيان). وقد نُسبت تلك الحوادث إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان والجماعات المسلحة المنتسبة لأحزاب المعارضة على السواء، وانطوت على أفعال ارتكبتها جنود، إما أفرادا أو مجموعات، أفادت التقارير أنهم اغتصبوا فتيات اغتصبا منهجيا.

٤٣ - وفي ولاية وسط الاستوائية، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، اغتصبت ثلاث فتيات دون سن ١٨ سنة اغتصاباً جماعياً من قبل جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان عندما اقتحموا منزلهن فوجدوهن فيه وحدهن.

٤٤ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، عندما سيطر الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة على بانتيو، بُث على أثر الإذاعة المحلية خطاب يحض على الكراهية دعا إلى قتل الذين لا ينتمون إلى قبيلة اللو - نوير والأحباب، بل وإلى ارتكاب العنف الجنسي ضدهم أيضاً.

٤٥ - ويُرجَّح أن يكون عدد حالات ارتكاب العنف الجنسي ضد الأطفال المبلغ عنها أقل من عددها الحقيقي، ومرد ذلك إلى حساسية المسألة وإلى الوصم الاجتماعي الذي يلحق المبلغين من الفتيات والفتيان. كذلك يشكل الافتقار إلى خدمات سرية ومأمونة في المناطق المتضررة مشكلة للناجين. فخدمات الرعاية الأساسية والدعم النفسي والاجتماعي والمشورة بعد التعرض للاغتصاب تظل محدودة، ولا سيما في المناطق النائية أو غير الآمنة، ولا يُبلغ عن معظم حوادث العنف الجنسي بواسطة الهياكل الصحية.

٤٦ - وهناك تحدٍّ آخر يتمثل في محدودية قدرة جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان على التحقيق في قضايا العنف الجنسي واتخاذ القانون والنظام في ظل الأزمة الراهنة. بل إن ارتكاب قوات الأمن نفسها للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي قد قوض مصداقية هذه المؤسسات فيما يتعلق بتلقي البلاغات والتحقيق فيها. وعلاوة على ذلك، فإن إغلاق المكاتب الحكومية وتحويل الشرطة إلى القيام بعمليات أمنية قد أعاق أكثر عملية تقديم بلاغات إلى الجهات الفاعلة الأمنية والقضائية وجهات الرعاية الاجتماعية.

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات واستخدام المدارس لأغراض عسكرية

٤٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت التقارير بوقوع ما مجموعه ١٥٥ من الحوادث المتعلقة بشن هجمات على المدارس والمستشفيات واستخدام المدارس لأغراض عسكرية، تضرر منها أكثر من ٥٠.٠٠٠ من الفتيان والفتيات. وقد تحققت الأمم المتحدة من وقوع ١٠٠ من هذه الحوادث. ومن أصل الحوادث الـ ١٥٥ المبلغ عنها، كان ثمة ٣٠ هجوماً على المدارس، وتم التحقق من ٢٥ منها.

٤٨ - وتم خلال الفترة المشمولة بالتقرير التحقق من ثلاثة وثمانين حادثاً تعلق بقيام الجيش الشعبي لتحرير السودان باستخدام المدارس لأغراض عسكرية. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أحلت الجهات الفاعلة المسلحة ٣٣ مدرسة في أعقاب جهود الدعوة التي بُذلت والتغيرات التي طرأت في مناطق بعينها. وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ظلت

٢٧ مدرسة قيد الاستخدام لأغراض عسكرية من قبل جهات مسلحة، بما فيها الجيش الشعبي لتحرير السودان (٢١ مدرسة) والجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة (مدرسة واحدة) وفصيل كوبرا التابع للحركة الديمقراطية/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان (مدرسة واحدة) وجهات غير معروفة (٤ مدارس)، وهو ما أثر على إمكانية حصول حوالي ١٠.٠٠٠ طفل على التعليم.

٤٩ - وفي أغلب الحالات، لم يسفر استخدام المدارس لأغراض عسكرية بشكل مباشر عن أي حوادث قتل أو جرح للأطفال مبلغ عنها، ولكنه أدى إلى إغلاق المدارس جزئياً أو كلياً لتمكين الجهات الفاعلة المسلحة من استخدام تلك المرافق كأماكن إقامة أو كتنكات مؤقتة. وعُثر على مخزونات من الذخائر غير المنفجرة وغيرها من مخلفات الحرب داخل مدارس استخدمها الجيش الشعبي لتحرير السودان أو الجماعات المسلحة في السابق، كما كان الحال في عام ٢٠١٢ عندما خزن الجيش الشعبي لتحرير السودان أسلحة وذخائر في غرفتين من غرف مدرسة تونج الثانوية (ولاية غرب بحر الغزال) لما يزيد عن شهرين. وقد استدعى الأمر تعاوننا مستمراً مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام؛ وقد تم التأكد من إزالة هذا المخزون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٥٠ - وفي حين استخدمت بعض المدارس، في معظم الأحيان، كتنكات وأماكن إقامة مؤقتة، فقد وثقت كذلك حالات استخدام للمدارس لأغراض تجنيد الأطفال منذ اندلاع أعمال العنف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وذلك على النحو المبين في الفرع ثالثاً - ألف، أعلاه.

٥١ - وأبلغ عن وقوع ثلاثة وثلاثين هجوماً على المستشفيات، تم التحقق من ٣٠ منها. وتتعلق تلك الحوادث بإلحاق أضرار بالعيادات ومراكز الرعاية الصحية خلال الاقتتال ونهب الإمدادات والمعدات الطبية، على السواء. وفي الفترة من آذار/مارس ٢٠١١ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تلقت الأمم المتحدة تقارير قليلة جداً عن هذا النوع من الانتهاكات. لكن، منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، زادت أعداد التقارير زيادة كبيرة، حيث أُبلغ عن ٢٢ حادثاً تم التحقق من ٢١ منها. وفي حادث واحد، وقع في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤، شن الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة هجوماً على مستشفى بانتيو (ولاية الوحدة)، مما أسفر عن قتل موظفين طبيين وعشرات المرضى والمدنيين الذين التمسوا الحماية داخل المستشفى، وتخريب مباني المستشفى ونهب الإمدادات الطبية.

هـ - اختطاف الأطفال

٥٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عما مجموعه ١٣٧ حادثاً تضرر منها ٢٢٢ ١ طفلاً (٤٤٨ من الفتيان و ٤٤٣ من الفتيات و ٣٣١ طفلاً لم يحدد جنسهم)، وتم التحقق من ٦٩ حادثاً منها، تضرر منها ٦٩٦ طفلاً (٣٥٧ من الفتيان و ٤٢ من الفتيات و طفل واحد لم يحدد جنسه).

٥٣ - وأُبلغ عن عمليات اختطاف فيما بين القبائل في العديد من ولايات جنوب السودان ولا سيما في ولاية جونقلي. واختُطف ما مجموعه ٦٠٢ طفل في عام ٢٠١١، و ١٢٩ طفلاً في عام ٢٠١٢، و ٢٥٠ طفلاً في عام ٢٠١٣. وسُجل كذلك ٢٤٣ طفلاً كمفقودين في سياق النزاع بين القبائل في عام ٢٠١٢. وتشكل عمليات الاختطاف هذه إحدى السمات الرئيسية للعنف القبلي الذي وقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥٤ - وخلال أحداث العنف بين القبائل الذي وقعت في ولاية جونقلي في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، لاحظت الأمم المتحدة زيادة في ميل العناصر المسلحة من قبيلة اللو - نوير إلى اختطاف النساء والأطفال. ويرتبط هذا الأمر عادة بممارسات نهب الماشية التي تقوم بها الميليشيات التابعة لقبيلة الموري وليس بالعناصر المسلحة من قبيلة اللو - نوير. وغالبا ما تجبر النساء والفتيات المختطفات على الزواج، لكنهن يتعرضن للعنف الجنسي أيضاً. فعلى سبيل المثال، في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١١، اختطفت الميليشيات المسلحة من قبيلة النوير ما مجموعه ١٢٨ طفلاً في محلية بيبور، وتفيد التقارير بأن ذلك كان انتقاماً من قبيلة الموري. وفي الفترة من أيار/مايو ٢٠١٢ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، اختطف رجال مسلحون اشتبه في انتمائهم لقبيلة الموري من ولاية جونقلي ١٦ طفلاً (٨ فتيان و ٨ فتيات تتراوح أعمارهم بين سنتين و ١٠ سنوات) من قبيلة اللولوبو في لوكيليري. وخلال هجوم على قرية كِتِكِت في تمساحة (ولاية شمال بحر الغزال)، في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، اختطفت ميليشيات الرزيقات عدداً كبيراً من النساء والأطفال (٥٢ من الفتيان و ٤٤ من الفتيات)، وأفادت تقارير أنهم أخذوا إلى قرى في شرق دارفور. وفي ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أطلق سراح ١٢٧ من هؤلاء النساء والأطفال وأعيدوا إلى أسرهم. ونتيجة لذلك، باتت الأسر تخشى إرسال أطفالها إلى المدرسة وإلى أراضيها للزراعة، مما أدى إلى انخفاض معدل التحصيل التعليمي والحد من فرص الحصول على الغذاء.

٥٥ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، تحققت الأمم المتحدة أيضاً من تقارير عن اختطاف الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة لـ ١٠٥ أطفال (٢٩ من الفتيان و ٧٦ من الفتيات) في ملكال بولاية أعالي النيل. وحتى الآن، فإن الغرض من الاختطاف لم يؤكد،

لكن يعتقد أن الفتيات اختطفن لأغراض جنسية وأن الفتيان قد أرغموا على المشاركة في الأعمال القتالية. وأبلغ أيضا عن حوادث مماثلة لم يتم التحقق منها وقعت في لير، بولاية الوحدة، حيث أبلغ عن اختطاف ٨٥ فتاة على يد أشخاص يشبه في أنهم من قبيل المورلي.

واو - منع وصول المساعدات الإنسانية

٥٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عن وقوع ٤٢٨ حادثة، وتم التحقق من ٢٦٧ منها. وشملت الحوادث اقتحام مجتمعات تقديم الخدمة الإنسانية، ونهب المجمعات، والاستيلاء على الموجودات، ومضايقة العاملين في مجال تقديم الخدمة الإنسانية في نقاط التفتيش، مما كان له أثر كبير على تقديم المساعدة إلى السكان المتضررين، بمن فيهم النساء والأطفال.

٥٧ - وأبلغ عن الاستيلاء على الموجودات المتعلقة بالإغاثة واحتجازها، وبخاصة المركبات، في نقاط التفتيش التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان. وأبلغ، على سبيل المثال، في عام ٢٠١٢، عن حوادث بلغ إجمالي عددها ٦٧ حادثة تم فيها الاستيلاء على مركبات و/أو ضبط موجودات متعلقة بالإغاثة، وذلك إما على أيدي قوات الأمن التابعة للدولة أو جماعات الميليشيات.

٥٨ - وأثرت هذه الحوادث سلبا على قدرة العاملين في مجال تقديم الخدمات الإنسانية على الوصول إلى السكان المحتاجين على وجه السرعة وبصورة آمنة. وعلى سبيل المثال، أُبلغ خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢ عن أعمال عنف ارتكبتها جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان ضد ٩ من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في ولايتي وسط الاستوائية وواراب. وفي منتصف آذار/مارس ٢٠١٢، جمع الجيش الشعبي لتحرير السودان أكثر من ٤٠ موظفا يعملون في منظمات غير حكومية وطنية في أفوك (ولاية واراب)، في إطار حملة للتعبئة العسكرية تم الإبلاغ عنها. وأبلغ عن وقوع حادثة مماثلة في محلية باريانغ (ولاية الوحدة) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٢، حيث خضع خمسة موظفين يعملون في منظمات غير حكومية لحملة تجنيد قسري قامت بها إحدى مجموعات الميليشيات. ونتيجة لذلك، حدث اضطراب شديد في تقديم الخدمات المتصلة بالرعاية الصحية والمياه وغيرها من أنواع المساعدة الإنسانية. وأطلق فيما بعد سراح جميع المتضررين من العاملين في مجال المساعدة الإنسانية عقب جهود الدعوة المكثفة التي بذلتها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

٥٩ - وأدى تفاقم انعدام الأمن بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ظهور تحديات جديدة أمام العمليات الإنسانية. وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، تم إعدام خمسة عاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في محلية مبان، في ولاية أعالي النيل، وبالرغم من البيانات الرسمية، لم يُحرز أي تقدم في التحقيقات. وأدى انعدام الأمن إلى إعاقة سبل وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين في كثير من المناطق في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك ما ترتب عليه من انتقال العديد من الوكالات إلى أماكن أخرى، وبخاصة من عواصم الولايات والأماكن البعيدة، بصورة متكررة أحيانا.

زاي - الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال المنسوبة إلى جيش الرب للمقاومة

٦٠ - في الفترة من آذار/مارس ٢٠١١ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بلغ مجموع الأطفال الذين لاذوا بالفرار أو تم إنقاذهم من جيش الرب للمقاومة ٦٤ طفلا (١٨ من الفتيان و ٤٦ من الفتيات). ومع ذلك، تراجعت، منذ تموز/يوليه ٢٠١١ وحتى الآن، هجمات جيش الرب للمقاومة بشكل ملحوظ، حيث أُبلغ عن هجوم واحد فقط شنه جيش الرب للمقاومة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، تضررت منه قريتان في ولاية غرب الاستوائية بالقرب من حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى. ولم يُبلغ عن أطفال تضرروا من هذه الحوادث. وفي وقت سابق لذلك، اختطف، في أيار/مايو ٢٠١١، ثلاثة أطفال (فتى واحد وفتاتان) عندما شن جيش الرب للمقاومة هجمتين على غانغورا (ولاية غرب الاستوائية). وقامت في وقت لاحق بمجموعة حراس الوطن، وهي جماعة محلية للدفاع عن النفس، بإنقاذ الفتى وإحدى الفتيات. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، اختطف فتاة عندما شنت إحدى الجماعات، يُعتقد أنها جيش الرب للمقاومة، هجوما على راجا (ولاية غرب بحر الغزال). وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغ عن تعرض ١٨ فتاة، ممن لُذن بالفرار أو تم إنقاذهن من جيش الرب للمقاومة في عام ٢٠١١، للعنف الجنسي أثناء وجودهن في الأسر. واستمر بذل الجهود الإقليمية فيما بين البلدان المتضررة من عمليات جيش الرب للمقاومة، مع عقد اجتماعات تنسيق سنوية للتداول بشأن الأطفال المتضررين من جيش الرب للمقاومة.

رابعاً - متابعة استنتاجات الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح وتوصيات الأمين العام

ألف - فرقة العمل القطرية لجنوب السودان المعنية بالرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال

٦١ - واصلت فرقة العمل القطرية لجنوب السودان المعنية بالرصد والإبلاغ عقد الاجتماعات بانتظام طوال الفترة المشمولة بالتقرير على الصعيد التقني وعلى صعيد السياسات على السواء. وفي إطار تبادل وجهات النظر مع سلطات حكومة جنوب السودان، واصلت فرقة العمل توجيه انتباه السلطات الحكومية إلى توصياتي، وإلى الاستنتاجات التي خلص إليها الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وأُجريت أيضاً اتصالات رسمية للتصدي للانتهاكات، وتحديدًا مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، ووزارة الدفاع وشؤون قدامى المحاربين، ووزارة العدل، ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان، ووزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية، على كل من الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات.

٦٢ - وفي ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤، قدم الرئيس المشاركون لفرقة العمل إحاطة عن طريق التداول بالفيديو إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح بشأن ما يترتب على النزاع الجاري من أثر على الأطفال، وذلك إبان الزيارة الرفيعة المستوى التي قامت بها ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح إلى جنوب السودان.

باء - التقدم المحرز في إطلاق سراح الأطفال من القوات والجماعات المسلحة في جنوب السودان: تنفيذ خطة العمل

٦٣ - في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٢، قامت حكومة جنوب السودان بتجديد خطة العمل بشأن إطلاق سراح الأطفال من القوات والجماعات المسلحة، التي وقّع عليها لأول مرة، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الجيش الشعبي لتحرير السودان، من خلال التوقيع على خطة عمل منقحة بحضور ممثلي الخاصة السابقة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، رادىكا كوماريزوامي. وقبل تصعيد النزاع المسلح في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كانت حكومة جنوب السودان قد أحرزت تقدماً في تنفيذ خطة العمل. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، أنشئت لجنة تقنية وطنية تتألف من وحدة حماية الطفل التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان، والرئيسين المشاركين لفرقة العمل القطرية لجنوب السودان المعنية بالرصد والإبلاغ، ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان، وقضاة عسكريين تابعين للجيش

الشعبي لتحرير السودان، ومكتب المتحدث الرسمي، وذلك للإشراف على تنفيذ خطة العمل المنقحة. وأنشأت وحدة حماية الطفل التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان مكاتب في سبع شُعب عسكرية تضم ما مجموعه ١٠٤٣ من الموظفين المتفرغين المعنيين بحماية الأطفال التابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان يتمركزون في المقار العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان وفي الولايات.

٦٤ - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أطلق سراح ٩٥٥ طفلاً من الأطفال المرتبطين بالجيش الشعبي لتحرير السودان. وأنشئ نظام لفحص الأطفال والكشف المبكر عن هويتهم في عام ٢٠١٢، وتم، على سبيل المثال، رفض طلب ٤٢١ فتى و ٢٩ فتاة ممن سعوا إلى الانضمام طوعاً إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان. وبالإضافة إلى ذلك، قام الجيش الشعبي لتحرير السودان والأمم المتحدة بزيارات مشتركة بغرض التحقق إلى ثكنات الجيش الشعبي لتحرير السودان، وسُمح للأمم المتحدة، في عام ٢٠١٢، بالوصول إلى ٧١ ثكنة منها. وعلاوة على ذلك، شرعت الحكومة أيضاً في استحداث نظام للتسجيل المدني ونظام لتسجيل المواليد، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

٦٥ - وأصدر الجيش الشعبي لتحرير السودان عدداً من أوامر القيادة العسكرية والتوجيهات العقابية، وصدرت في عام ٢٠١٣ ثمانية أوامر عسكرية محددة الهدف تتعلق بإتاحة سبل الوصول إلى الثكنات بدون عائق لأغراض التحقق، وللقيام بفحص وتسجيل الأطفال المرتبطين بالجيش الشعبي لتحرير السودان، ومنع النقل غير المصرح به للموظفين التابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان المعنيين بحماية الأطفال، فضلاً عن إخلاء جميع المدارس التي يستخدمها الجيش الشعبي لتحرير السودان. وينص الأمر المتعلق بتجنيد الأطفال واستخدام المدارس على تدابير عقابية تأديبية في حالة عدم الامتثال. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، لم تُستخدم سوى سبع مدارس، ووضعت خطط لإحلالها. وعلى الرغم من هذه الجهود، واصل بعض قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان وبعض وحداته القيام بتجنيد الأطفال. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قام نائب رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان بتعزيز التوجيه العقابي الصادر في آب/أغسطس ٢٠١٣، عن طريق إصدار أمر لجميع وحدات الجيش الشعبي لتحرير السودان من أجل ضمان الامتثال. كذلك اقترح المستشار القانوني لوزير الدفاع وشؤون قدامى المحاربين إدخال تعديلات على قانون الجيش الشعبي لتحرير السودان (٢٠٠٩) ليشمل فرض تدابير عقابية على مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

٦٦ - وقدمت الأمم المتحدة الدعم إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان في مجال بناء القدرات، في إطار تيسير تنفيذ خطة العمل المنقحة. وفي عام ٢٠١١، وقبيل التوقيع على خطة العمل المنقحة، كان مقر الجيش الشعبي لتحرير السودان في بيلفام، جوبا، يضم بالفعل مستشارا معنيا بحماية الأطفال لتقديم الدعم التقني إلى وحدة حماية الطفل التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي عام ٢٠١٢، عقد الجيش الشعبي لتحرير السودان والأمم المتحدة حلقة عمل من أجل استحداث نموذج تدريبي في مجال حماية الأطفال، على أن يُدرج ضمن المناهج العامة لتدريب الجيش الشعبي لتحرير السودان بصورة مؤسسية. وشارك ما مجموعه ٣٠ ضابطا من الجيش الشعبي لتحرير السودان في "تدريب المدربين"، بهدف نشر النموذج على نطاق أوسع. وحتى الآن تمت توعية ما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ من الضباط وضباط الصف التابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان في جميع أنحاء جنوب السودان بأحكام خطة العمل المنقحة، وقانون الجيش الشعبي لتحرير السودان (٢٠٠٩)، وقانون الطفل في جنوب السودان (٢٠٠٨)، والمعايير الدولية لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

٦٧ - ومع ذلك، وفي ظل تصاعد العنف منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، فإن بذل هذه الجهود لم يتوقف فحسب، بل إن مسارها انعكس بشكل كبير، مما نتج عنه أثر مدمر على الأطفال. وأصبحت العلاقة بين الأمم المتحدة وحكومة جنوب السودان صعبة، وتراجعت إمكانية الوصول إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى حد كبير.

٦٨ - وفي ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وخلال زيارة ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح إلى جنوب السودان، وقّعت وزارة الدفاع وشؤون قدامى المحاربين والجيش الشعبي لتحرير السودان اتفاقا يقضي بإعادة الالتزام بخطة العمل المنقحة، يتضمن التزامات صريحة بوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم، وقتلهم وتشويههم، وكذلك ممارسة العنف الجنسي ضدهم؛ ووقف ومنع الهجمات على المدارس والمستشفيات، وإخلاء المدارس التي تستخدمها القوات الحكومية وإعادة فتحها إلى وضعها كملاذات آمنة للتعلم؛ وإجراء تحقيق في هذه الانتهاكات الجسيمة ومحاسبة المسؤولين عن ارتكابها. وبالإضافة إلى ذلك، أبدى الرئيس كبير، في اجتماع مع ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، التزاما بإصدار مرسوم بتجريم تجنيد واستخدام الأطفال في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وإصدار أوامر من القيادة بوقف الاستخدام العسكري للمدارس ومنع الانتهاكات التي يرتكبها الجيش الشعبي لتحرير السودان ضد الأطفال. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أصدر نائب رئيس الأركان في الجيش الشعبي لتحرير السودان أوامر عسكرية لتعزيز الأوامر السابقة التي تحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم، كما تحظر احتلال المدارس واستخدامها للأغراض العسكرية. وحتى

نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، كانت الجهات الفاعلة المسلحة لا تزال تستخدم ٢٧ مدرسة للأغراض العسكرية.

جيم - مجال الدعوة

٦٩ - طيلة الفترة المشمولة بهذا التقرير، اضطلعت الأمم المتحدة على نحو منتظم بمبادرات في مجال الدعوة مع أطراف النزاع ترمي إلى إنهاء ومنع ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

٧٠ - وقامت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بإطلاق حملة "أطفال لا جنود" رسمياً في ٦ آذار/مارس ٢٠١٤، بهدف وقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات الحكومية بحلول عام ٢٠١٦. ويندرج جنوب السودان ضمن البلدان السبعة التي تتبع هذه الممارسات. وحضر وزير خارجية جنوب السودان اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى بشأن الحملة استضافته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وقد بدأت حكومة جنوب السودان تلك الحملة رسمياً على الصعيد الوطني في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٧١ - وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠١٤، وقّعت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، أثناء زيارتهما أديس أبابا، اتفاق التزام مع ريبك مشار لوقف الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال؛ وتوفير المساعدة لهم وتعيين جهة تنسيق رفيعة المستوى في هذا الصدد. واعترف ريبك مشار بوجود أطفال في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة، لكنه قال إن التحدي الرئيسي يكمن في وجود استعداد كبير لدى الشبان لحمل السلاح إضافة إلى أن الأطفال يتم التعامل معهم على أنهم كبار اعتباراً من عمر ١٥ سنة. وذكر ريبك مشار علناً في وقت لاحق أنه أصدر توجيهين إلى قادته بعدم السماح للأطفال بالانضمام إلى صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة. وفي اجتماع عقد بين المدير الإقليمي لليونيسيف، ومكتبي اليونيسيف الإقليميين في جنوب السودان وإثيوبيا، قام الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة بإبلاغ اليونيسيف بأنه أقام هيكلاً للتنسيق من أجل تحسين تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين. غير أن الجيش الشعبية لتحرير السودان في المعارضة لم يقدم حتى الآن اسم نقطة الاتصال وتفاصيل الاتصال بها داخل البلد للدفع قدماً في تنفيذ هذه الالتزامات.

٧٢ - وخلال الزيارة التي قامت بها ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح إلى أديس أبابا، التقت أيضاً بنائب وسيط الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لمناقشة التدابير

الملموسة الرامية إلى تفعيل عملية إطلاق سراح الأطفال وإعادة إدماجهم في سياق اتفاق وقف الأعمال العدائية. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمعت مع لجنة التحقيق ولجنة الخبراء المعنية بحقوق الطفل ورفاهه التابعتين للاتحاد الأفريقي، اللتين زارتا جنوب السودان في آب/أغسطس ٢٠١٤.

دال - الاستجابة البرنامجية

٧٣ - في عام ٢٠١٢، قامت لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان، بدعم من اليونيسيف، بإعداد وثيقة مشروع شاملة تتعلق بإطلاق سراح وإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة، وغيرهم من الأطفال المتأثرين بالتزاع، وذلك استناداً إلى السياسة العامة للجنة المذكورة لعام ٢٠١١. وفي الفترة من آذار/مارس ٢٠١١ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أطلق سراح ٤٩٣ طفلاً (٣٤٣ من الجيش الشعبي لتحرير السودان و ٩ من جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان و ١٤١ من جهات فاعلة من غير الدول اندمجت في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان) من خلال عمليات رسمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج نسقتها اللجنة ودعمتها اليونيسيف. واستمر ٢١٠ أطفال آخرين كان قد أُطلق سراحهم في عام ٢٠١٠ في تلقي المساعدة على إعادة الإدماج خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقدمت المساعدة لهؤلاء الأطفال في عودتهم إلى أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وفي إعادة إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً.

٧٤ - وشكّل فصل الأطفال عن أسرهم مثار قلق بالغ في مجال حماية الطفل منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. فقد سُجل ستة آلاف طفل باعتبارهم إما منفصلين عن ذويهم أو غير مصحوبين أو مفقودين. والكثير منهم فتيات وهنّ عرضة لطائفة واسعة من الانتهاكات والإساءات. ويشكل البحث عن أسر هؤلاء الأطفال وجمع شملهم تحدياً في هذا الصدد، ويرجع ذلك جزئياً إلى محدودية وصول الجهات المعنية بحماية الأطفال إلى بعض المناطق أو انعدام إمكانية ذلك كلياً. وتبذل جهود رامية إلى تكثيف البحث عن الأسر في أماكن يسهل الوصول إليها بالتنسيق مع الجهات المعنية بحماية الطفل، وباستخدام تطبيق من تطبيقات الهواتف المحمولة ذات المصدر المفتوح ونظام لتخزين البيانات بهدف التعجيل في تنفيذ عملية البحث عن الأسر وجمع شملها. وتوفد أيضاً بعثات استجابة سريعة إلى المناطق التي يكون الوصول إليها صعباً للغاية من أجل تقديم المساعدة الأساسية لإنقاذ حياة الأطفال.

هاء - التدابير التشريعية

٧٥ - لا تزال وزارة الشؤون الإنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية ووزارة العدل تدعون، بدعم من الأمم المتحدة، إلى التصديق على اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أقر المجلس التشريعي لجنوب السودان التصديق على اتفاقية حقوق الطفل ومنذ ذلك الحين وافق عليها الرئيس كير. غير أن جمهورية جنوب السودان لم تنضم بعد إلى الاتفاقية.

واو - التصدي للإفلات من العقاب

٧٦ - في عام ٢٠١٢، قام الجيش الشعبي لتحرير السودان، بدعم من الأمم المتحدة، بتدريب ٢١ من القضاة العسكريين المتخرجين حديثا التابعين له (١٨ من الرجال، وثلاث إناث) على مهام معينة بإمكانهم أدائها دعما لنظام القضاء العسكري بغية مكافحة الإفلات من العقاب. وفي آذار/مارس ٢٠١٢ انتدبت مديرية القضاء العسكري والشؤون القانونية في الجيش الشعبي لتحرير السودان أحد القضاة العسكريين للعمل مباشرة مع وحدة حماية الطفل في الجيش الشعبي لتحرير السودان الكائنة في المقر العام، وعيّنت قضاة عسكريين لوحدات حماية الطفل التابعة لهذا الجيش في الفرق والألوية والكتائب والسرايا. وقد حقق هؤلاء القضاة في ادعاءات بقيام جنود في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان بتجنيد الأطفال واستخدامهم. وقد استُعرضت حتى الآن أربع قضايا، أفضت ثلاث منها إلى إلقاء القبض على ثلاثة جنود واحتجازهم في ولاية جونقلي؛ ولا يزال وضعهم غير معروف.

٧٧ - وعلى الرغم مما تقدم، فإن مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال استفادوا كثيرا من الإفلات من العقاب، بمن فيهم القادة السابقون للجماعات المسلحة الذين منحوا عفوا رئاسيا وأدجموا في الجيش الشعبي لتحرير السودان. فالقوانين المحلية التي يمكن مساءلتهم بموجبها لا تطبق بانتظام، ويعزى ذلك جزئيا إلى القيود المفروضة على الموارد أو التحديات المرتبطة بالهياكل الأساسية، كما يعزى غالبا إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية. وعلاوة على ذلك، رغم الجهود الجارية وتدهور الوضع الأمني منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، لم يتضح وجود مساءلة عن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت فيما يتصل بالتزاع الحالي.

٧٨ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، أبلغت وزارة العدل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بأنها بدأت تحقيقا بحكم المنصب في الفضائح التي ارتكبت في جوبا، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ولم تقدّم أي معلومات أخرى. وأفادت الحكومة أيضا بإلقاء القبض على نحو ١٠٠ شخص في ما يتصل بأعمال القتل المحددة الهدف التي ارتكبت في جوبا

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وتفيد التقارير بأن نظم العدالة الجنائية والعسكرية تبتّ في عدد صغير من الانتهاكات التي ارتكبت خلال الأزمة، بما فيها الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. ولا تعلم الأمم المتحدة، إن علمت، سوى القليل عن نتائج هذه التحقيقات والعمليات، إن وجدت.

٧٩ - ولا تزال الساحة خالية من أية مبادرة جدية من جانب أطراف النزاع الأخرى لمسائلة منتهكي حقوق الطفل عن انتهاكاتهم. ومرة أخرى، فإن ذلك إنما يعزى إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية جنباً إلى جنب مع عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بمياكل القيادة والتحكم العسكريين، وفعالية القيادة العسكرية في الجيش الشعبية لتحرير السودان في المعارضة والجيش الأبيض والشباب المسلح.

خامساً - الملاحظات والتوصيات

٨٠ - إنني أدّين جميع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، وأحث جميع أطراف النزاع في جنوب السودان على إلقاء أسلحتها والتوقف فوراً عن تجنيد الأطفال واستخدامهم، وقتلهم وتشويههم واغتصابهم وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي، وعن اختطافهم، وشن هجمات على المدارس والمستشفيات، وعلى الإفراج الفوري عن جميع الأطفال من صفوفها. وأدعو جميع أطراف النزاع إلى الامتنال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٨١ - وأحيط علماً بالتقدم الذي أحرزته حكومة جنوب السودان في تنفيذ خطة العمل حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، لكن يساورني بالغ القلق إزاء الانتكاسات التي حصلت منذ ذلك الحين. وأهيب بحكومة جنوب السودان أن تحترم وتنفذ تنفيذاً كاملاً أحكام اتفاق تجديد الالتزام الموقع في حزيران/يونيه ٢٠١٤، بما في ذلك إخلاء المدارس التي يشغلها الجيش الشعبي لتحرير السودان.

٨٢ - وأحث الجيش الشعبية لتحرير السودان في المعارضة على الوقف الفوري لجميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والامتنال للالتزام الذي وقعه رئيسه مع ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في أيار/مايو ٢٠١٤، واتخاذ تدابير ملموسة لوضع حد للانتهاكات المستمرة ضد الأطفال والتقيد بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٨٣ - ويساورني بالغ القلق إزاء استمرار الإفلات من العقاب واتساع نطاقه بشكل استفاد منه مرتكبو الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وخاصة الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وأحث حكومة جنوب السودان على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة المساءلة ومضاعفة الجهود الرامية إلى المضي قدما بالتحقيقات الجارية. وأهيب أيضا بمجلس الأمن، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية كفالة وضع المساءلة في صميم أي تسوية سياسية.

٨٤ - ويساورني القلق إزاء الحالات التي تُمنع فيها الأمم المتحدة والشركاء من إيصال المساعدات الإنسانية، وهي حالات ازدادت أثناء النزاع الحالي. وأهيب بجميع الأطراف كفالة وصول المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة والشركاء، بشكل آمن ودون معوقات إلى جميع المناطق.

٨٥ - وأحث حكومة جنوب السودان على وضع برنامج لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للأطفال الذين انفصلوا عن القوات والجماعات المسلحة، بما يكفل إتاحة ما يكفي من الدعم وفرص إعادة الإدماج لجميع الأطفال، مع إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الخاصة للفتيات.

٨٦ - وأهيب بالجهات المانحة أن تكفل تقديم الدعم الكافي للأنشطة والبرامج المعنية بحماية الطفل، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال الناجين من الاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي.

٨٧ - وأهيب بحكومة جنوب السودان الإسراع في انضمامها إلى اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليهما الاختياريين.

٨٨ - وأخيرا، أحث مجلس الأمن على الاستمرار في مراعاة وضع الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح عند نظره في الحالة في جمهورية جنوب السودان.